

الدَّمَى ، ولا يُبْضَعُهُ بِضَاعَةً ، ولا يُودِعُهُ وديعةً ، ولا يُصَافِيهِ المَوَدَّةَ .

(٢٦٢) وعنه (ع) أنه قال في رجل مات وعنده وديعةٌ ، وعليه دينٌ ، وعنده مضاربةٌ ، لا يعرفون شيئاً منها بعينه ، قال : ما أرى الدينَ إلَّا حقاً واجباً عليه ، لأنَّه ضامنٌ ، وليس هو مؤتمنٌ ، وما يسوَّى ذلك فليس عليه فيه ضمانٌ ، والدينُ مضمونٌ ، وهو في الوديعة والمضاربة رجلٌ مأمونٌ .

(٢٦٣) وعنه (ع) أنه قال : مَنْ كان له عند رجل مالٌ قِراضٌ فاحتَضِرَ وعليه دينٌ ، فإن سَمَّى المالَ ووجد بعينه ، فهو لِلَّذِي سَمَّى : وإن لم يوجد بعينه ، فَمَا ترك فهو أَسْوَةُ الغرماء^(١) .

(٢٦٤) وعنه (ع) أنه قال في الشريكين إذا افترقا واقتسما ما في أيديهما ، وبقي الدينُ الغائبُ فتراضيَا ، إن صار لكل واحد منهما حصّةٌ^(٢) في شيء منه فهلك بعضُه قبل أن يصلَ ، قال : مَا هلك فهو عليهما معاً ، ولا تجوز قِسْمَةُ الدينِ .

فصل ٣٣

ذكر الشُّفْعَةِ^(٣)

(٢٦٥) رَوَيْنَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنْ عَلِيٍّ (ص) أَنَّهُمْ قَالُوا : لَا شُفْعَةَ فِيمَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ الْحُدُودُ^(٤) ، وليس للجار شُفْعَةٌ وله حقٌّ

(١) س ، ط ، - أسوة الغرماء ، ه ، د ، ي ، ع ، - للغرماء .

(٢) ه ، د ، ي ، - حصته .

(٣) حش ه ، ي - الشُّفْعَةُ من الشُّفْعِ وهو الاثنان ، وإن الشُّفْعِ يضم إلى ملكه ملك المشتري .

(٤) حش ه - قال في ذات البيان : إذا قام الشُّفْعِ على المشتري بالشُّفْعَةِ ، وأخذها من يده ، ودفع إليه ما اشترى به ثم استحق ذلك عليه وأخرج بالحكم من يديه ، رجع بالثمن على البائع الذي كان =